وتأسيساً على ما سبق فإنه طبقاً للقرار الوزاري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٥ تخضع الواردات المغرقة من صنف البولي كلوريد الفينيل غير ممزوج بمواد اخر بأشكاله الأولية (PVC) والتي تندرج تحت البند الجمركي (39 04 100000) من التعريفة الجمركية المنسقة للرتب من K65 وحتى K68 على أن يسترشد بشهادة التحليل الخارجي إن وجدت (Certificate Of analysis)، علماً بأن مصلحة الجمارك المصرية هي الجهة المختصة بالفحص والمعاينة والتبنيد، وبما لها من سلطة العرض على الجهات الأخرى ذات الصلة بالتحليل الكيميائي للوقوف على ماهية الصنف المعروض لتقرير مدى خضوعه لرسوم المعالجات التجارية من عدمه.

يُرجى التفضل بالإحاطة بما تقدم، واتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

رئيس
قطاع المعالجات التجارية
"يمنى الشبرواي"

تحريراً في: ٦/٣/٢٠٢٥

وزارة المالية
مصلحة الجمارك
قطاع النظم والاجراءات الجمركية
الادارة المركزية للتعريفة والقيمة والمنشأ

ت	22

منشور تعريفات رقم (22) لسنة 2025

السادة جمرك/

تحية طيبة وبعد ،،

الحاقاً لمنشور تعريفات رقم (13) لسنة 2025

الموضح عاليه تعليمات السيدة الأستاذة رئيس قطاع المعالجات التجارية رقم 23 في 2025/3/6 بخصوص إشكاليات تطبيق القرار الوزاري رقم 40 لسنة 2025 والخاص بتعديل احكام القرار الوزاري رقم 605 لسنة 2021 بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات من صنف البولي كلوريد الفينيل (PVC) ذات منشأ او المصدرة من الولايات المتحدة الامريكية على ان يتم تطبيق ما ورد بالكتاب أعلاه بكل دقة.

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم نحو اذاعته على الادارات المختصة التابعة لسيادتكم وتنفيذ ما جاء بعاليه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير،

مدير إدارة	مدير عام	رئيس الإدارة المركزية
الضرائب غير الجمركية	الإدارة العامة للتعريفة	للتعريفة والقيمة والمنشأ
سمية الكومي	ع/ اهاب محمد رضا	ع/ احمد عادل

الجمركية المنسقة لتصبح ١٣% من القيمه CIF وبما لا يقل عن ١٠٧ دولار/طن للرتب (K65 ،K67+/-1)، مع إستثناء كافة الرتب الاخرى الواردة على ذات البند، ذات منشأ أو المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية لمده خمس سنوات، كما تضمنت المادة الثالثة من القرار عبارة (ويغلى كل حكم يخالف أحكامه)، وذلك بناء على ما توصلت إليه سلطة التحقيق في تقريرها النهائي والذي تم عرضه على اللجنة الاستشارية وأعتمد من السلطة المختصة وصدر بناء عليه القرار الوزاري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه، كما تجدر الإشارة أنه بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٩ قام القطاع بإخطار مصلحة الجمارك المصرية بالقرار الوزاري المشار إليه بعاليه للنشر والتعميم على الإدارات المختصة التابعة للمصلحة.

ثانيًا :- فيما يخص كيفية الفصل بين الرتب المختلفة في ظل عدم ورود أياً من المسميات في الفواتير:-

- تلاحظ لسلطة التحقيق أثناء سير إجراءات التحقيق إلى أن فواتير الشركات الأمريكية تظهر بها فقط الدرجة (Grade) الخاصة بكل رتبه من رتب المنتج "تحت مسمى Resin Grade PVC" وليس (K-value) ، هذه الدرجه ترمز لبطاقة بيانات وصفية فنية داخل الشركة المصدرة خاصة لكل رتبة تسمى Technical Data Sheet (TDS) تحتوي على الموصفات الفنية والقياسية للرتبة، مثل مستوى الرطوبة والكثافة الظاهرة للحبيبات ومتوسط حجمها والمسامية ومعامل الامتصاص ودرجة نقاء اللون واللزوجة والوزن الجزيئي للمنتج (K-value)، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الصنف الخاص بكل رتبة هو رقم تسلسل داخلي يختلف من شركة مصدرة إلى أخرى كما أنه يمكن تغيره من قبل الشركة المنتجة، لذا تم عرض تلك الإشكالية على لجنة إستيداء مستحقات الخزانة العامة وتحصيل رسوم المعالجات التجارية المُشكلة بقرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ٢٠٢٤ في اجتماعها السابع المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/١١/١٠ بمقر مصلحة الجمارك المصرية والتي أوصت بما يلي:-

- بالنسبة للصنف المذكور والخاضع للتعريفة الجمركية بالبند (10 04 39) يخص صنف PVC بكافة درجاته، وعليه فإن نتيجة التحليل هي الفصل في تحديد الرتبة، وبسؤال المختصين من خلال اللجنة أفادوا بأن المعامل الرسمية المعتمدة لا يوجد بها أجهزة توضح درجة المنتج أو رتبته لذا وأنه وفقا للمتاح حاليا لا يمكن معرفة الدرجة أو الرتبة إلا عن طريق التحليل الخارجي الوارد مع مستندات الصنف، لذ اوجب التنبيه بالتعليمات على مستوردي الصنف بإحضار شهادة التحليل الخارجي(Certificate Of analysis) المعتمدة من المورد الخارجي والمرفقة مع كل شحنة واردة من الخارج والتي تحتوي على مواصفات المنتج ورتبته، وجدير بالذكر بأن اللجنة الموقرة أحاطت رئيس مصلحة الجمارك بتلك التوصية لإتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

السيدة الدكتورة / إيمان كامل
رئيس الإدارة المركزية للتعريفة والقيمة والمنشأ ـ مصلحة الجمارك المصرية
تحية طيبة وبعد ،،،

إيماءً إلى كتاب سيادتكم رقم (٧٥٢) الوارد إلينا بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٣ والمرفق طيه مذكرة السيد الأستاذ مدير المركز اللوجيستي بميناء الدخيلة بخصوص المشاكل التي تواجه المواقع الجمركية عند التطبيق العملي لقرار وزير الاستثمار والتجارة الخارجية رقم (٤٠) لسنه ٢٠٢٥ والمنشور بالعدد رقم ٣٢ (تابع ب) بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٩ بجريدة الوقائع المصرية بشأن فرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات المغرقة من صنف بولى كلوريد الفينيل (PVC) المصدرة من أو ذات منشأ الولايات المتحدة الأمريكية.

وحيث تتلخص إشكاليات المواقع الجمركية فيما يلي:

- ان القرار الوزاري رقم ٦٠٥ كان يشمل البند الجمركي 39 04.10 دون إستثناء أي رتب من هذا البند بخلاف ما ورد بالقرار الوزاري رقم (٤٠) لسنه ٢٠٢٥.
- إن الرتب الواردة بالقرار الوزاري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٥ لم ترد في أي من المسميات الواردة بالفواتير منشأ الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يمكن الفصل بين الرتب إلا عن طريق التحليل بالمعامل المعتمدة.
- حرف (k) الوارد بالقرار الوزاري لم يرد شرح له ولا عما يعبر، وهل يقصد بأرقام (-1/+1) جميع المراقيم التي تلي الرتبة K67 وجميع المراقيم قبل الرتبه K64 من عدمه؟.

<u>ففي هذا الشأن نتشرف بالافادة بما يلي رداً على الإستفسارات السابقة:</u>

أولاً: فيما يخص نطاق تطبيق القرار الوزاري:

- بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٥ سبق وان صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٦٠٥) لسنة ٢٠٢١ بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات من صنف البولي كلوريد الفينيل PVC ذات منشأ أو المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تندرج تحت البند الجمركي (٣٩٠٤١٠٠٠٩٠) من التعريفة الجمركية المنسقة بنسبة ٩% من القيمة CIF وبما لا يقل عن ٨٦ دولار للطن ، وذلك لمدة خمس سنوات من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

- بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٥ صدر القرار الوزاري رقم (٤٠) لسنه ٢٠٢٥ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية بالعدد ٣٢ تابع (ب) بتعديل رسوم مكافحة الإغراق المفروضة بموجب أحكام القرار الوزاري رقم ٦٠٥ لسنه ٢٠٢١ المشار اليه بعاليه على الواردات المغرقة من صنف البولي كلوريد الفينيل غير ممزوج بمواد اخر باشكاله الأولية (PVC) والتي تندرج تحت البند الجمركي (٣٩٠٤١٠٠٠٠٠) من التعريفة

- (مرفق نموذج إيضاح لمستندات عدد ٢ شحنه توضح بطاقة الوصفة الفنية لإحدى الشركات المصدرة ودرجة المنتج الواردة بالفاتورة والوزن الجزيئي المنتج الواردة بالتحليل الخارجي).

- وفي ذات السياق واستباقاً لما يمكن أن يثار من إشكاليات أثناء التطبيق قام القطاع بمخاطبة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (الجهة المختصة بالفحص وإجراء التحاليل اللازمة على الواردات لبحث مدى إمكانية الفصل بين درجات المنتج المشار إليه)، وذلك في ضوء إقتراح الصناعة المحلية الشاكية الإعتماد على معاملها في الفصل بين الدرجات المختلفة للمنتج، وبالفعل ارسلت الهيئة لجنة من المعامل الكميائية للتحقق من كافة الاختبارات المعملية اللازمة لتحديد درجة/رتبة المنتج ومدى إمكانية الفصل بين الدرجات المختلفة لمنتج "بولي كلوريد الفينيل" وعليه رأت اللجنة المشكلة أن لدى الصناعة المحلية الشاكية الإمكانيات اللازمة لإجراء كافة الاختبارات التي تحدد مواصفات المنتج القياسية بما فيها درجة المنتج ورتبته على أن تتم الاختبارات في وجود كيميائين من الهيئة الموقرة حتى إصدار التقارير النهائية للاختبارات وذلك كمرحلة أولى، على أن يتم استكمال الأجهزة الخاصة بالهيئة خلال الفترة المقبلة، وقد ذكرت الهيئة أن هذا اجراء تتبعه الهيئة عندما لا يتوافر لديها الامكانيات اللازمة للتحليل.

- (مرفق الكتاب الوارد من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات رقم ١٨١٨).

ثالثًا: فيما يخص تفسير مصطلح (k) بالقرار الوزاري: -

- تجدر الإشارة إلى ان القرار الوزاري يختص بالنتائج النهائية سواء بفرض رسوم أو إنهاء التحقيق بدون فرض رسوم ولا يرد به التفاصيل الفنية من دراسة المنتج محل التحقيق والضرر الواقع على الصناعة المحلية والإغراق والعلاقة السببية بينهما، وإنما ترد بتقرير الحقائق الأساسية الذي يعرض على اللجنة الاستشارية لدراسته في ضوء المصلحة العامة للدولة وإصدار توصيتها للسيد المهندس وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وجدير بالذكر بأن السيد رئيس مصلحة الجمارك المصرية ممثل ضمن أعضاء تلك اللجنة.

- وبناء عليه فإنه ينعقد الاختصاص لكل من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بتفسير مصطلح (k) الوارد بالقرار الوزاري.

- فيما يخص ما المقصود بأرقام (-1/+1) ، نتشرف بالإفادة بأنه قد يرد بالتحليل الفني بالزيادة أو النقص في حدود درجة واحدة وهو ما تفسره أرقام (-1/+1) ويشير ذلك إلى الرتبة التي تلي K67 والرتبة التي قبلها فقط وهما (K68،K66) لذا تم صدور القرار الوزاري رقم (٤٠) لسنه ٢٠٢٥ على الرتب (K65)،(K67+/-1).